



بعد أن افتضح دور السياسة المصرية في عرقلة أي قرار مصيري تجاه الثورة السورية، وما شاهده الثوار في الداخل والخارج من سلبية تجاه أي موقف داعم للثورة السورية، إضافة إلى التصريحات التي يدلي بها غالبية الدبلوماسيين الحاليين والسابقين على شاشات التلفاز، من دعم صريح للطاغية وسياساته القمعية، أو التي تطلب على استحياء المضي بإصلاحات مع بقاء الطاغية في سدة الحكم في سورية، والتبرير غير المنطقي لموقف المجلس العسكري من الثورة السورية.

فتارة يتذرعون بأن أي تغيير في نظام الحكم في سورية سوف تكون له آثار كبيرة على الأمن القومي المصري، وتارة أخرى يتذرعون بدعم التغيير السلمي في سورية من خلال إصلاحات الطاغية، وليس من خلال تغيير نظام الحكم.

إن الدور السياسي المصري تجاه الثورة السورية له ما يبرره على الصعيدين الداخلي والخارجي:

– فعلى الصعيد الداخلي نجد أن الفئات السياسية التي فازت في الانتخابات مؤخراً والمتمثلة في الإخوان المسلمين والسلفيين، تمثلت أولوياتها في كيفية جذب الناخب المصري نحو التصويت لهم؛ بغض النظر عن المصالح العليا لمصر، وبالتالي كانت الأولوية في كيفية السماح لهم في دخول معترك السياسة دون مواجهة مع المجلس العسكري؛ الذي تكفل في تسيير دفة العمل السياسي للدولة المصرية وفق الرؤية الوطنية الضيقة للقومية المصرية.

– تركيز جميع الأحزاب على الأولويات المعيشية الضيقة لغياب البعد الاستراتيجي العربي والقومي.

– عدم وجود عوامل ضغط خارجية تجاه السياسة الخارجية المصرية والمتمثلة بدول الدعم المالي الخارجي.

– تنازل الإخوان المسلمين عن دورهم الريادي العربي مقابل حصولهم على السلطة التشريعية والتنفيذية في الفترة الحالية.

– رغبة المجلس العسكري في الحفاظ على أمن الدولة الحليفة عسكرياً وهي إسرائيل، من خلال الحفاظ على أوراق اللعب الخارجية كما هي.

– غياب الرغبة الدولية لجميع الدول المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية كأمریکا، بإزالة بشار من على سدة الحكم في سورية.

إن غياب الرؤية الإستراتيجية الثورية عند الفاعلين في السياسة المصرية الخارجية جعلها رهينة لأيديولوجية أحادية الرؤيا عند أصحاب القرار، والمتمثلة في النأي بالنفس عن أي مصدر قلق خارجي مهما كان مصدره، إضافة إلى العمل على إخماد أي عامل خارجي يشكل إضافة للثورة المصرية.

لكن الأثر السلبي الذي يمثله الموقف الرسمي المصري انعكس جلياً على موقف أمين جامعة الدول العربية؛ والذي مازال

يعتقد أنه وزير خارجية مصر.

الأمر الذي بدأ واضحاً في المؤتمر الصحفي بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب وتأكيداته الغير منسجمة مع قرارات الجامعة العربية، وردات فعله الغير متجانسة، إضافة إلى سماحه لرئيس لجنة المراقبين العرب بعقد اجتماع في اليوم التالي في مقر الجامعة العربية، وجلوس مدير مكتب أمين الجامعة العربية بجانبه يلقنه ويصحح له؛ وحتى أنه يجيب عن بعض الأسئلة الموجه له من بعض الصحفيين.

أيضاً دوره المثبط لأي تحرك عربي من داخل الجامعة العربية، مما اضطر الجامعة للخروج بالموقف إلى مجلس الأمن. إن استمرار غياب الدور الريادي المصري في قيادة الثورات العربية له أثره السلبي في قيادة النهضة العربية في المستقبل القريب، كون الثورة المصرية لم تكتمل لتشمل كامل أطر العمل الثوري، وقد انعكس هذا جلياً في تجاهلها تبني حل لمشكلة السوريين العالقين على الحدود الليبية منذ أكثر من ثلاث أسابيع.

وبالتالي، فإننا بانتظار دور عربي جامع يكون بديلاً عن دور السياسة الخارجية المصرية، ريثما تستعيد مصر عروبتها وريادتها للعالم العربي، وللثورات العربية، وتزيح عن كاهلها بقايا العهد الاستبدادي، وتنتقل كما تونس نحو رؤية إستراتيجية ثورية تشمل جميع مناحي العمل السياسي الخارجي الإقليمي والدولي.

المصدر: أرفلون نت

المصادر: